

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

على كل و احد ما جاز على الآخر و يجب له ما يجب له و يمتنع عليه مما يمتنع عليه .
و كذلك الأجسام المؤلفة من الجواهر و لهذا إذا أثبتوا حكما لجسم قالوا هذا ثابت لجميع
الأجسام بناء على التماثل و أكثر العقلاء ينكرون هذا و حذاقهم قد أبطلوا الحجج التي
إحتجوا بها على التماثل كما ذكر ذلك الرازي و الآمدي و غيرهمتا و قد بسط الكلام على هذا
في مواضع و الشعري في (كتاب الإبانة) جعل القول بتماثل الأجسام من أقوال المعتزلة التي
أنكرها .

و هؤلاء يقولون إن ^١ يخص أحد الجسمين المتماثلين بأعراض دون الآخر بمجرد المشيئة على
أصل الجهمية أو لمعنى آخر كما تقوله القدرية و يقولون يمتنع إنقلاب الأجناس فلا ينقلب
الجسم عرضا و لا جنس من الأعراض إلى جنس آخر فلو قالوا إن الأجسام مخلوقة و أن المخلوق
ينقلب من جنس إلى جنس آخر لزم إنقلاب الأجناس فهؤلاء يقولون أن التولد الحاصل في الرحم و
الثمر الحاصل في الشجر و النار الحاصلة من الزناد هي جواهر كانت في المادة التي خلق
ذلك منها و هي باقية لكن غيرت صفتها بالإجتماع و الإفتراق و الحركة و السكون .